

قال: إن الفضل السياسي والإرهاب يعيقان بناء الدولة المدنية

السلم والتضامن في ميسان: نعمل على رفع قدرات الفئات الفقيرة في المجتمع

□ ميسان / رعد شاكر

حفل رئيس فرع مجلس السلم والتضامن العراقي في ميسان، صراع الأحزاب على المغنم وما أسماه بالفضل السياسي إضافة إلى الإرهاب، مسؤولية تشويه بناء الدولة المدنية الديمقراطية وتعطيل التنمية البشرية.

وقال رئيس الفرع نصير جاسم صباح في حديثه مع "المدى": إن الاحتفالات القتالية في المشهد السياسي، وصراع غالبية الأحزاب والكتل السياسية على المغنم والمصالح الضيقة بسبب اعتماد المحاصصة كمنهج في إدارة الدولة، بالرغم من فشل هذا المنهج طيلة السنوات الماضية، إضافة إلى قوى الإرهاب والتطرف، كل ذلك أسهم في تشويه بناء الدولة المدنية الديمقراطية وانعدام الاستقرار وتعطيل التنمية.

وأشار إلى أن هذه المداخلات أنتجت جيشاً من الشباب العاطلين وحشوداً من الفقراء والمعمدين في معظم مناطق البلاد، ومنها محافظة ميسان، مبيناً أن هذا ما دفع فرع مجلس السلم والتضامن في المحافظة إلى انتهاج أسلوب تقديم الخدمات بشكل مباشر لهذه الشرائح، وخاصة النساء.

وبين أن الفرع يقدم هذه الخدمات عبر مجموعة من برامج التأهيل والتدريب على الحرف والمهارات لتمكين المستهدفين من تأسيس المشاريع الصغيرة المدرة للدخل،



والمناطية والسياسية التي اعتمدت كأسلوب لتشكيل الحكومات المتعاقبة، ومنهج لإدارة البلاد. وتابع بالقول: إن المجلس ساهم بدوره طيلة السنوات الماضية في إشاعة ثقافة السلم والتضامن ومفاهيم المواطنة واحترام حقوق الفرد وصيانة الحريات العامة، وأهمية بناء الدولة المدنية

أو الاشتراك في منافسات الحصول على فرصة عمل في القطاعين الخاص والعام بالرغم من ندرتها، على حد قوله.

وعن الدور الأساس للمجلس في ترسيخ مفاهيم السلم الأهلي والتضامن المجتمعي، أكد صباح أن المجلس ومنذ تأسيسه استطاع من خلال نشاطاته أن يؤثر مخاطر المحاصصة الطائفية

المعاصرة بعيداً عن التخندق الطائفية أو العرقية أو المذهبية، مبيناً أنه تم عقد العشرات من الندوات والورش لمختلف فئات المجتمع المسياني.

ولفت صياح إلى أن مجلس السلم والتضامن ليس حزباً أو حركة سياسية بل هو جزء من المجتمع العراقي الباحث عن التعايش السلمي والأمن والاستقرار،

استقبلت نحو أربعة ملايين ونصف مليون مراجع

مستشفيات ذي قار أجرت أكثر من ٩٠ ألف عملية جراحية العام الماضي

□ الناصرية / حسين العامل

كشف المدير العام دائرة صحة ذي قار أن مستشفيات المحافظة استقبلت ما يقارب الأربعة ملايين ونصف مليون مراجع، وأجرت أكثر من ٩٣ ألف عملية جراحية، بينها ١٣٦ من عمليات القلب المفتوح، خلال العام الماضي.

وأوضح مدير الصحة الدكتور هادي بدر الرياحي في مؤتمر صحفي حضرته "المدى"، إن مستشفيات المحافظة الثمانية استقبلت خلال العام الماضي أربعة ملايين ٤٢٨ ألفاً و٩٩٣ مراجعاً، وأجرت ٩٣ ألفاً و٢٥ عملية جراحية.

وبين أن العمليات الجراحية التي أجريت توزعت بواقع ٨٥٤٩ عملية فوق الكبرى، و١٣ ألفاً و٤٤٦ عملية كبرى، فيما بلغ مجموع العمليات الوسطى والصغرى ٦٨ ألفاً و٦٩١ عملية، مشيراً إلى إجراء ١٤٧٦ عملية للجهاز الهضمي، و٨٦٣ عملية في مجال الجراحة المنظارية عبر جهاز اللابروسكوب. وتواجه محافظة ذي قار التي يزيد تعداد نفوسها على المليون و٩٠٠ ألف نسمة، عجزاً حاداً في حجم الغطاء السريري، إذ لا يتوفر سوى ١٢٠٠ سرير في عموم المحافظة من أصل ٥٤٠٠ سرير هي الحاجة الفعلية.

وتابع الدكتور الرياحي بأن مركز الناصرية لجراحة

القلب شهد إجراء ٢٧١١ عملية جراحية للقلب، بواقع ١٣٦ عملية من عمليات القلب المفتوح أجريت تحت إشراف أطباء اختصاص، و١٧٤٦ عملية قسطرة القلب و٨٢٩ عملية توسيع الشرايين بالبالون. وأشار إلى زيادة في أعداد المرضى الذين أجريت لهم فحوصات طبية بالأجهزة الحديثة خلال العام ٢٠١١ بما يقدر بثلاثة أضعاف الفحوصات التي أجريت خلال الأعوام الماضية، لافتاً إلى أنه تم تجهيز المؤسسات الصحية في ذي قار بـ١٢٥ جهازاً طبياً مع ملحقاتها. وأفاد بأن الفحوصات الطبية بجهاز الرنين المغناطيسي بلغت ٣٦٨٨ فحصاً طبياً وهو ما يفوق

الفحوصات التي أجريت بالجهاز المذكور خلال العام ٢٠١٠ إذ بلغت ٩٨٦ فحصاً، مضيفاً أنه تم إجراء ٨٠٢ (ألف) و٩٣١ فحصاً مخبرياً، و٢٤٨ ألفاً و٤٧٧ فحصاً إشعاعياً خلال العام الماضي. وتطرق مدير صحة ذي قار إلى عدد الولادات، موضحاً أنها بلغت ٤٧ ألفاً و٧٣١ ولادة في المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية، مشيراً إلى قيام دائرة صحة ذي قار بتدريب القابلات والممرضات وتأهيلهن للعمل في مجال القبالة والتوليد وذلك لتخفيف الزخم الكبير عن مستشفى الوحيد المتخصص في المحافظة.

قد تكون وكراً متنقلاً للسرقة والاعتصاب والقتل

احذروا... التاكسي سيارة ليست للأجرة فقط

📍

لم يدر يخلد أم أيمن التي تعمل سكرتيرة في عيادة طبية خاصة لإحدى الطبيبات النسائية وسط بغداد، أن سيارة الأجرة (التاكسي) التي استأجرتها بعد انتهاء عملها في العيادة لتعود إلى البيت ستكون فخاً لسلبها أموالها ومصوغاتها الذهبية وجهاز الموبايل والاعتداء عليها بالضرب المبرح. النساء اللاتي تحدثن إلى "المدى" اشتربن عدم الكشف عن أسمائهن الصريحة أو أماكن أعمالهن ووظائفهن، كما أننا سمعنا منهن العديد من القصص المشابهة لنساء وقعن ضحايا في فخاخ هؤلاء المجرمين المتخفين تحت مهنه سائق أجرة، وتحدثن عن تعرض البعض إلى عمليات اغتصاب وقتل، لكن لم يتسن لـ"المدى" الوصول إلى أولئك النساء.

📍

□ بغداد / احمد حسين

أم أيمن أرملة في بدايات العقد الخامس من العمر، تعيش أسرة مكونة من خمس بنات وثلاثة أولاد، تزوج نصفهم والنصف الآخر طلبة في مختلف المراحل الدراسية، توفي زوجها إثر إصابته بسرطان الرئة الذي لم يمهله طويلاً.

وبالرغم من أنها كانت ترتدي نظارة سوداء كبيرة نوعاً ما، لكن بانت على وجهها آثار ضرب وارزقاق داكن حول عينيها وجرح في حاجبها الأيسر. قالت في حديثها لـ"المدى": إنها وبعد انتهاء العمل في العيادة عند الساعة التاسعة مساءً تقريبا الأسبوع الماضي، "استأجرت تاكسي لأعود إلى البيت، وفي الطريق انعطف السائق بسيارته في أحد الأزقة المظلمة وتوقف ووجه مسدسه نحوي وطالبني بتسليمه حقيبة اليد".

وأضافت "ما إن صرخت حتى وجه لي لكمة على عيني اليسرى، فصرخت خوفاً وألما لنحوه لي لكمة أخرى على العين نفسها، ثم سحب الحقيبة من يدي وكان فيها ٤٠٠ ألف دينار إضافة

إلى ٣٠٠ دولار"، مشيرة إلى أنه وبعد أن سدد لها عدة لكمات أخرى اضطرت إلى نزع أساور وقلادة ذهبية وسلمتها له فضلاً عن جهاز الموبايل الذي يبلغ سعره ٤٥٠ ألف دينار.

وتابعت بالقول: "بالرغم من أنه سلبنى كل شيء، لم يكتف بذلك بل ترجل من السيارة وجاء إلى حيث أجلس وفتح الباب وانهاش عليّ بالكلمات والركل، ولم يجد صراخي نغعا وكانني كنت في مقبرة لا أحد يسمع فيها، ومن ثم سحبني من شعري والقي بيّ خارج السيارة وهرب".

خاصة بالسيارة.

أم أيمن ليست الضحية الوحيدة، فتمتة موظفة في الثانية والثلاثين من العمر، تعرضت لحادث مشابه في ليلة الإحتفال برأس السنة الحالية، وأوضحت أنها واستعداداً للاحتفال برأس السنة الحالية ٢٠١٢ أرادت أن تقيم حفلة عائلية بسيطة، فتوجهت إلى (مول) شهير في منطقة الوزيرية لشراء أنواع من المعجنات والعصائر والمكسرات، إلا أنها لم تهأن لا هي ولا عائلتها بتلك الليلة التي لم تكن سعيدة أبداً.

وبينت لـ"المدى" أنها وبعد أن اشترت ما تحتاجه لإقامة الحفلة المرتقبة استقلت سيارة أجرة عائدة إلى المنزل



سيارات من كل نوع... ارشيف

اكتشفت أن حمايات السفارة التركية لم يكونوا بعيدين عن موقع الحادث وربما لو أنني صرخت لكانوا سمعوني، لكن ما حصل حصل وأحمد الله أنني نجوت بحياتي".

ومثل هكذا نوع من الجرائم التي تتعرض لها النساء في العراق معظمها يتم التكنم عليها من قبل المرأة أو العائلة خوفاً من التبعات الاجتماعية، إذ تتحفظ معظم العوائل العراقية على دخول النساء إلى مراكز الشرطة لتسجيل الشكاوى وترى في ذلك أمراً يسيء إلى السمعة، بالرغم من أن هذا الأمر يتم استغلاله من قبل الخارجين على القانون، خاصة وأن بعض النساء تعرضن للاعتداء بالضرب المبرح إضافة إلى السرقة والبعض تعرضن للاغتصاب.

زميله في مهنة المتاعب، تعمل مراسلة في إحدى القنوات الفضائية العراقية، روت قصتها مع سائق تاكسي، إلا أنها قصة انتهت على خير وبلا أضرار جسدية أو مادية، إذ قالت لـ"المدى": إنها استأجرت تاكسي من منطقة الكرادة متوجهة إلى حيث تسكن في إحدى مناطق شرق القناة، مشيرة إلى السائق وبدلاً من أن يتوجه إلى طريق المرور السريع سلك طريق شارع السعدون مروراً بساحة التحرير.

وبينت "ما إن وصلنا ساحة الخلاني حتى انعطف متوجهاً نحو جسر السكك، وحين سألته عن السبب قال سنعبر إلى الكرخ ومن هناك إلى جسر ١٤ رمضان بمنطقة الأعظمية، لكنني صرخت بوجهه كي يتوقف، وحاول أن يبرهن لي أن الأمر طبيعي، إلا أنني صرخت مرة أخرى وهددت بأنه إن لم يتوقف سأصرخ وأبلغ نقطة التفتيش قربان وستة أساور يد وقلادة زنة عشرة مناقيل، بالإضافة إلى المعجنات والعصائر والكيك والتي كلفتنى ٦٢ ألف دينار".

واختتمت حديثها بالقول: "ما أحنزني هو خوفي إذ بعد أن هرب السائق بما سرقة مني ومضيت عائدة إلى الشارع

الخوف تكرر التجربة مع سائق آخر، لكن لم يكن أمامي خيار، والحقيقة كنت أتفرس في وجوه السائقين الذين يمررون ببطء أمامي وحين رأيت أحدهم رجلاً كبيراً في السن اطمأننت نوعاً ما واستأجرته، وبالرغم من ذلك قضيت الطريق إلى البيت متحفزة ونظري مصوب على الطريق وعلى السائق".

وبعض المتحدثات لـ"المدى"، ألمحن إلى أن هؤلاء ربما يكونون من عناصر القوات الأمنية، مبررات ذلك بأنهم يحملون المسدسات ويتجولون في الشوارع من دون أن تعترضهم السيارات ونقط التفتيش.

غير أن مصدر في مديرية الشؤون الداخلية والأمن بوزارة الداخلية، اعتبر مثل هذه الجرائم يمكن أن يقوم بها أي شخص يحمل سلاحاً وليس بالضرورة أن يكون من القوات الأمنية. ونبه المصدر في حديثه لـ"المدى" إلى أن هناك مسدسات بلاستيكية شديدة الشبه بالمسدسات الحقيقية ولا يمكن التفريق بينها كما لا يمكن كشفها من قبل أجهزة الكشف عن الأسلحة والمتفجرات.

وأشار إلى أن الشؤون الداخلية ورتبتها تقارير سواء من مصادرها أو مراكز الشرطة تتحدث عن جرائم وحالات من هذا النوع، غير أنه اعتبرها جرائم فردية وقليلة جداً ولا يمكن تصنيفها كظاهرة أمنية، مؤكداً في الوقت نفسه أن الأجهزة المتخصصة تتابع مثل هكذا حالات لإلقاء القبض على من ينفذونها.

ويشأن ما إذا كانت هذه الجرائم يمكن تصنيفها ضمن أعمال الجريمة المنظمة، استبعد المصدر ذلك بالقول: "كما ندرت أنها حالات فردية وقليلة، ولا تعد مصدر تمويل لعصابات الجريمة المنظمة أو التنظيمات الإرهابية، خاصة وأن هذه العصابات والتنظيمات تنظر إلى حجم الأموال والمصوغات الذهبية قبل الشروع بتنفيذ عملياتها، وما يسببه سائقو سيارات الأجرة من ضحاياهم ليست بالمبالغ الكبيرة".